بيان وفد المملكة العربية السعودية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الدورة الـ(١٠٨) للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

٤ - ٧ مارس ٢٠٢٥م

صاحب السمو الأمير جلوي بن تركي آل سعود

القائم بأعمال سفارة المملكة العربية السعودية لدى مملكة هولندا والقائم بأعمال المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد المدير العام

أصحاب السعادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

يطيب لي بدايةً أن أتقدم بالشكر لسعادة السفير اندريس تيرانا بارال، مندوب جمهورية الاكوادور الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيمائية على جهوده المبذولة منذ توليه رئاسة المجلس التنفيذي وثقتنا بإدارته الحكيمة ونقدر جهوده البناءة في إنجاح أعمال المجلس.

ولا يفوتني أن أعرب عن جزيل الشكر والتقدير لسعادة المدير العام السيد/ فرناندو آرياس ومساعديه في الأمانة الفنية وموظفي المنظمة كافة على جهودهم للتحضير لأعمال هذه الدورة.

ويرحب وفد بلادي ببيان جمهورية أوغندا الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز والصين، الأعضاء في الاتفاقية. ونقدر جهود وفد جمهورية أوغندا لدى المنظمة في تنسيق عمل المجموعة.

السيد الرئيس

تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية دور هذه المنظمة ومبادئها الرئيسية في حفظ وصون السلم والأمن الدوليين، وأهمية دور الدول الاطراف ومسئوليتها في دعم عمل المنظمة الهادف إلى التنفيذ الكامل والفعّال لجميع أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والتي تمكنت بفضل الله ومن ثم بفضل التزام الدول الأطراف بتدمير الأسلحة الكيميائية المعلن عنها.

وتجدد تأكيدها على أن استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة في أي مكان ومن قبل أية جهة وتحت أي ظرف يعد جريمة نكراء وانتهاك صريح لأحكام الاتفاقية وقواعد القانون الدولي.

ونظراً لفعالية الاتفاقية كصك شامل للقضاء على الأسلحة الكيميائية، وإيماناً منها بضرورة تنفيذ واحترام قواعد القانون الدولي، وقواعد القانون الإنساني، تعرب المملكة عن إدانتها واستنكارها قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي وقف دخول المساعدات الإنسانية الى قطاع غزة، واستخدامها كأداة للابتزاز والعقاب الجماعي، في ظل الكارثة الإنسانية التي يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق. وندعم طلب دولة فلسطين المقدم للأمانة الفنية بشأن مراقبة تطورات الوضع في فلسطين عن كثب، وأننا على ثقة في الأمانة الفنية للقيام بالتزاماتها حيال ما قد يطرأ في هذا الوضع.

السيد الرئيس

يرحب وفد بلادي بزيارة سعادة المدير العام الى دمشق خلال شهر فبراير المنصرم، ولقاءه بفخامة رئيس الجمهورية العربية السورية، كما نرحب بمشاركة معالي وزير خارجية الجمهورية العربية السورية في أعمال هذا المجلس، والتي تجسد رغبة الحكومة السورية الجديدة بإعادة العلاقة بين سوريا والمنظمة والتعاون الجاد مع الأمانة الفنية والدول الأطراف لحل هذا الملف بشكل نهائي. ونشيد بتعاون الحكومة السورية الجديدة وتعيين السيد إبراهيم العلبي كنقطة اتصال للخارجية السورية لمسائل الأسلحة الكيميائية، ونثمن الدور الفعال الذي تقوم به دولة قطر هذا الشأن والذي سيمهد الى مزيد من التعاون بين سوريا والمنظمة.

أمام هذه المنظمة فرصة لحل ملف الأسلحة الكيميائية السوري، الا أن تحقيق ذلك يتطلب تعاون الدول الأطراف مع المنظمة وبناء القدرات السورية ليتسنى لها الامتثال للاتفاقية على المدى البعيد، ونؤكد على ضرورة عدم ربط الملف الكيميائي السوري بالملفات الأخرى على الساحة السورية والتي تواجهها عديد من التحديات في هذه المرحلة، وألا تكون المسائل العالقة في هذا الملف مبرراً لعرقلة أي دعم سياسي أو اقتصادي يساند تعافي سوريا ويسهم في امنها واستقرارها.

السيد الرئيس

نظراً لما يمثله الذكاء الاصطناعي من تحدي أمام مجتمعاتنا على كافة الأصعدة، بما فيها التهديدات الكيميائية، ومن هذ المنطلق، يتطلب تضافر جهود الدول الاعضاء نحو توظيف الآليات القائمة في المنظمة سواء من مركز الكيمياء أو المجلس الاستشاري

العلمي وغيرها ووضع حلول ونهج جديد لمعالجة هذه التحديات والحد من تهديداتها تحت مظلة تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا الإطار فإننا اطلعنا على مذكرة المدير العام الصادرة في ٢٩ يناير ٢٠٢٥م بشأن المؤتمر العالمي الأول الذي عقد في الرباط، ونرحب بالاستنتاجات التي توصل اليها المؤتمر، وأن يتم الاستفادة منها لمعالجة المخاطر والتهديدات المتطورة التي تشكلها التقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

وفي الختام، يدعم وفد بلادي كافة الجهود الرامية لقيام الأمانة الفنية بكافة التزاماتها وأعمالها المناطة بها بموجب الاتفاقية بما في ذلك أهمية أن يتوفر لديها موظفين يساهمون بشكل فاعل في كافة الأنشطة والمهام التشغيلية للمنظمة، وإذ نشكر أعمال التيسير من قبل نيوزلندا والمكسيك وجهودهم لمناقشة صلاحية إعادة التوظيف بشكل استثنائي، وأخذاً بالاعتبار التحديات التوظيفية القائمة، فإننا نؤيد منح المدير العام صلاحية إعادة التوظيف بالصيغة التي وردت في مشروع القرار.

آمل اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق هذه الدورة وأن يتم نشره على الموقعين الخارجي ومنصة كاتاليست.

شكراً السيد الرئيس.